

Distr.: General  
17 December 2024  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة التاسعة والسبعون

البند 20 (ب) من جدول الأعمال

العولمة والترابط: الهجرة الدولية والتنمية

رسالة مؤرخة 12 كانون الأول/ديسمبر 2024 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم  
لبيلا روس لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه استعراض الرئيس للمؤتمر الدولي المعنون "التدابير المتخذة في  
جمهورية بيلاروس للتعامل مع الهجرة غير النظامية والممارسات الجيدة في تعزيز التعاون الإقليمي لحل هذه  
المشكلة" (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار  
البند 20 (ب) من جدول الأعمال.

(توقيع) فالنتين ريباكوف



الرجاء إعادة استعمال الورق



## مرفق الرسالة المؤرخة 12 كانون الأول/ديسمبر 2024 الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لبيلاروس لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالروسية]

استعراض الرئيس للمؤتمر الدولي المعنون "التدابير المتخذة في جمهورية بيلاروس للتعامل مع الهجرة غير النظامية والممارسات الجيدة في تعزيز التعاون الإقليمي لحل هذه المشكلة"، الذي عقد في مينسك في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2024

نظمت وزارة الشؤون الخارجية في جمهورية بيلاروس المؤتمر الدولي المعنون "التدابير المتخذة في جمهورية بيلاروس للتعامل مع الهجرة غير النظامية والممارسات الجيدة في تعزيز التعاون الإقليمي لحل هذه المشكلة"، الذي عقد في مينسك في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2024.

وحضر المؤتمر نحو 150 مشاركاً من أكثر من 30 دولة يمثلون مختلف مناطق العالم. وكانت ممثلة أيضاً المنظمات الدولية التي تعمل مع الحكومات لمعالجة مسألة الهجرة غير النظامية، والتي تقدم المساعدة المباشرة للمهاجرين، بما في ذلك مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، والمنظمة الدولية للهجرة، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والهيكل الإقليمي لمكافحة الإرهاب التابع لمنظمة شنغهاي للتعاون، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، ورابطة الدول المستقلة. كما شارك في المؤتمر فريق الأمم المتحدة القطري في بيلاروس.

معلومات أساسية: ذكرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن هناك 120 مليون نازح قسري في عام 2024. وما فتئ هذا العدد يتزايد على مدار 12 عاماً متتالية.

الحروب والنزاعات الجديدة، التي تتسبب في فرار أعداد كبيرة من الناس من ديارهم، هي المسؤولة عن هذا الاتجاه المحزن.

الهجرة غير النظامية هي من المشاكل المشتركة المستعجلة، خاصة لبلدان الجوار. والطريقة الوحيدة لحلها هي من خلال العمل المشترك.

والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، ولا سيما دول أوروبا الغربية، هي من بين دول المقصد للهجرة الجماعية، بما في ذلك الهجرة غير النظامية من البلدان النامية. وتؤثر الهجرة غير النظامية بشكل مباشر على دول العبور، مثل بيلاروس، المجاورة للاتحاد الأوروبي، وغيرها من الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة وفي منظمة معاهدة الأمن الجماعي، وعلى بعض دول أوروبا الشرقية.

بلدان المقصد وبلدان العبور وبلدان المنشأ تواجه كلها واحدة من أكبر التحديات في عصرنا الحالي، هي: الحاجة إلى مكافحة الجماعات الإجرامية المنظمة العابرة للحدود التي تستغل المناخ العالمي المعقد لاستغلال بؤس ومعاونة أولئك الذين يسعون إلى الهجرة غير النظامية.

وعلاوة على ذلك، تحتاج الحكومات والمنظمات غير الحكومية إلى العمل معاً من أجل مساعدة من يتم تحديده من المهاجرين غير النظاميين، لا سيما أولئك الذين يجدون أنفسهم في أوضاع شتى

أو أوضاع تنطوي على تهديدات لحياتهم، والقيام في الوقت نفسه بضمان مراعاة واحترام حقوق الإنسان لهؤلاء المهاجرين. وتؤدي الكيانات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة دوراً هاماً بهذا الشأن.

وكما يتضح من جميع وثائق الأمم المتحدة ومن جميع التجارب العالمية الفعلية، فإنّ التعاون الدولي المنسق والمحدد الهدف يزيد بشكل كبير من فعالية الجهود المبذولة لمكافحة الهجرة غير النظامية ولتقديم المساعدة الإنسانية للمهاجرين غير النظاميين.

واليوم، تعتبر الحدود بين بيلاروس وبلدان الاتحاد الأوروبي، بولندا وليتوانيا ولاتفيا، منطقة كوارث إنسانية بالنسبة للمهاجرين غير النظاميين الذين يحاولون دخول أراضي الاتحاد الأوروبي بكل الوسائل. وتتوخى السلطات البولندية والليتوانية واللاتفية العنف بكل أشكاله للحيلولة دون دخول هؤلاء. ومنذ عام 2021، قُتل العشرات من المهاجرين وأصيب المئات نتيجة لهذه الأعمال.

وكانت بيلاروس تعمل بمفردها في التصدي للمشاكل التي تطرحها الهجرة غير النظامية على حدودها مع الاتحاد الأوروبي، وتحافظ في الوقت نفسه على الامتثال الصارم لالتزاماتها الدولية، بما في ذلك احترام حقوق الإنسان للمهاجرين. وقد رفضت كل من بولندا وليتوانيا ولاتفيا بشكل قاطع التعاون مع بيلاروس وهي تتجاهل التزاماتها في ما يتعلق باحترام حقوق الإنسان للمهاجرين.

وقد نظمت بيلاروس المؤتمر لتعزيز التعاون على مكافحة الهجرة غير النظامية في المنطقة، ولتوجيه الانتباه إلى السبل التي يمكن من خلالها تحسين هذا التعاون من خلال مشاركة دول الاتحاد الأوروبي المجاورة، الأمر الذي من شأنه أن يضمن فعالية أكبر في مكافحة الجريمة والاستجابة للاحتياجات الإنسانية للمهاجرين غير النظاميين.

وفي المؤتمر الدولي في مينسك، أطلعت بيلاروس الحاضرين على تجربتها في مكافحة الهجرة غير النظامية.

وقدمت المنظمات الدولية عروضاً حول ممارسات وأطر التعاون الدولي وسبل تحسينها.

كما شاركت بعض الدول في المنطقة تجاربها.

ويمكن استخلاص الاستنتاجات التالية من المناقشة:

1 - قبل عام 2021، أقامت جمهورية بيلاروس وجيرانها من بلدان الاتحاد الأوروبي، أي بولندا وليتوانيا ولاتفيا، تعاوناً واضح المعالم وفعالاً لحماية حدودها المشتركة ومكافحة الاتجار الذي تقوم به الجماعات الإجرامية المنظمة وتهدف من ورائه إلى جلب المهاجرين غير النظاميين من آسيا وشمال أفريقيا والشرق الأوسط ونقلهم، عبر بيلاروس، إلى الاتحاد الأوروبي.

وبالتالي، فإن الطريق عبر بيلاروس لم يكن يحظى بشعبية كبيرة لدى هؤلاء المهاجرين، ولم يكن له أي تأثير يذكر على الإحصاءات العالمية.

2 - وشهد تغير الوضع على الحدود تغيراً في عام 2021، عندما بدأ الاتحاد الأوروبي في فرض قيود من جانب واحد على التجارة مع جمهورية بيلاروس، وفي تقليص الحوار المهني مع السلطات البيلاروسية فيما يتعلق بالدوائر المعنية بالحدود ووكالات إنفاذ القانون، والحد من تمويل مشاريع المساعدة

التقنية الدولية ذات الصلة التي تنفذها المنظمات الدولية في جمهورية بيلاروس بهدف زيادة فعالية التعاون على مكافحة الهجرة غير النظامية وعلى تناول مجموعة من المسائل الاقتصادية الأوسع نطاقاً.

3 - وقد تسبب الانخفاض الحاد في التعاون بين وكالات إنفاذ القانون والدوائر المعنية بالحدود في بيلاروس وبلدان الاتحاد الأوروبي، والضعف المفترض في حماية الحدود، إلى زيادة وتكثيف محاولات الجماعات الإجرامية المنظمة الدولية استخدام أراضي بيلاروس في تهريب المهاجرين غير النظاميين من بلدان جنوب شرق آسيا ووسط آسيا ومن الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى دول الاتحاد الأوروبي. وبالرغم من تدابير الردع التي اتخذتها وكالات إنفاذ القانون البيلاروسية والجهود المبذولة لمكافحة الجريمة المنظمة، سرعان ما أدى تزايد عدد المهاجرين غير النظاميين، الذين يحاولون دخول الاتحاد الأوروبي عبر أراضي بيلاروس، إلى تكديسهم على حدود بيلاروس مع بولندا وليتوانيا ولاتفيا وإلى وقوع اشتباكات بين المهاجرين من جهة وحرس الحدود البولنديين وضباط إنفاذ القانون من جهة أخرى.

4 - وخلال الفترة من 2022 إلى 2023، انخرطت السلطات البولندية والليتوانية واللاتفية في دفع المهاجرين للعودة قسراً إلى أراضي بيلاروس، وهي الممارسة التي تُعرف باسم "عمليات لصد"، والتي قُتل بسببها عشرات المهاجرين وأصيب المئات. ولا يزال الوضع على حدود بيلاروس مع الاتحاد الأوروبي في نفس المستوى من التعقيد خلال عام 2024. ولا يزال المهاجرون غير النظاميين يتعرضون للإصابة والقتل نتيجة لتصرفات حرس الحدود وقوات إنفاذ القانون التابعة لبولندا وليتوانيا ولاتفيا. ويتم إلقاء جثث المهاجرين داخل أراضي بيلاروس. وقد فتحت سلطات التحقيق البيلاروسية قضايا جنائية فيما يتعلق بهذه الجرائم.

5 - وأعلنت ليتوانيا ولاتفيا وبولندا حالة الطوارئ في المناطق الحدودية. إلا أنها ظلت ترفض باستمرار العروض المتكررة من بيلاروس للانضمام إلى جهود مكافحة الهجرة غير النظامية.

6 - وبشكل استباقي وبروح من الانفتاح، تواصلت بيلاروس، التي تأثرت بأزمة الهجرة غير النظامية منذ عام 2021، مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان واليونيسف واللجنة الدولية للصليب الأحمر، من أجل استكمال جهودها في توفير الاحتياجات الأساسية للمهاجرين غير النظاميين المتكسدين والمحتجزين داخل حدودها.

7 - وخلال المؤتمر، قدم ممثلو الوكالات الحكومية البيلاروسية ذات الصلة، ومنها سكرتارية الدولة لمجلس الأمن البيلاروسي ووزارة الداخلية ووزارة الخارجية واللجنة المعنية بحدود الدولة ووزارة العمل والحماية الاجتماعية، تقارير عن التدابير الواسعة النطاق المتخذة على المستوى الوطني لمكافحة الهجرة غير النظامية، بما في ذلك التدابير الوقائية، والتقدم المحرز حتى نهاية عام 2023، وأكدوا استعداد البلد للمشاركة في الحوار الدولي بشأن قضايا الهجرة. وفي الوقت الحاضر، وبفضل التدابير المنظمة والمنسقة التي اتخذتها الحكومة والدعم المقدم من الصليب الأحمر البيلاروسي والمنظمات الدولية، نجحت بيلاروس في إدارة التهديدات الداخلية للنظام العام وللأمن القومي التي تشكلها الهجرة غير النظامية. وعلى الرغم من الوضع الدولي المتزايد التعقيد على الحدود البيلاروسية، والعقوبات الاقتصادية الشاملة التي يفرضها الاتحاد الأوروبي، التي حتمت إعادة توجيه الموارد المالية والبشرية المتاحة نحو معالجة الأولويات المحلية الملحة، مثل تعزيز أمن حدود البلد مع أوكرانيا، ظلت بيلاروس ثابتة في الوفاء بالتزاماتها الدولية بشأن مكافحة الجريمة عبر الحدود ومكافحة الهجرة غير النظامية، وهو العمل الذي قامت به حصرياً من خلال شراكاتها

مع الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي ورابطة الدول المستقلة ومنظمة شنغهاي للتعاون، وبمعكس ما كان سائدا في السنوات السابقة، أي تماما من دون تعاون دول المقصد في الاتحاد الأوروبي.

8 - وتعتقد بيلاروس أن التعاون والتنسيق الفعال مع جيرانها من بلدان الاتحاد الأوروبي، التي تشترك معها في الحدود، هما الوسيلة الوحيدة التي أثبتت جدواها في ضبط حركة المهاجرين إلى دول الاتحاد الأوروبي.

9 - وقد دعت بيلاروسيا مجموعة واسعة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى المؤتمر في محاولة لإعادة فتح قنوات الحوار. بيد أنه، وباستثناء المجر، لم يحضر أي بلد من بلدان الاتحاد الأوروبي.

وقد سبق لبولندا والاتحاد الأوروبي أن تجاهلا التوصيات التي وضعها المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين، فيليب موراليس المعين من مجلس حقوق الإنسان، بعد زيارته لبيلاروس وبولندا في تموز/يوليه 2022. وكان السيد موراليس قد حثَّ الاتحاد الأوروبي وبولندا وبيلاروس على الدخول في حوار. وها هما يرفضان مرة أخرى دعوة مباشرة من بيلاروس للدخول في حوار بشأن التعاون.

10 - وبدلاً من الانخراط في حوار حقيقي مع السلطات البيلاروسية، قامت بلدان الجوار، بولندا وليتوانيا ولاتفيا، بتشييد أسوار وتنفيذ تدابير تقنية أخرى لحماية الحدود، واتباع مسار المواجهة وعسكرة الحدود.

ومع ذلك، شهدت السنوات الأخيرة في بولندا وفي بلدان الاتحاد الأوروبي الأخرى احتجاجا منتظما لمجموعات إجرامية متعددة الجنسيات تقوم بجلب المهاجرين غير النظاميين عبر أراضي بيلاروس إلى بلدان الاتحاد.

أما الاتهامات بأن بيلاروس تستخدم الهجرة غير النظامية كسلاح فهو أمر لا أساس له من الصحة ويتعارض مع المنطق والحس السليم ومع الحقائق الموضوعية. فبولندا وليتوانيا ولاتفيا هي نفسها السبب الرئيسي في الكارثة الإنسانية التي تؤثر على المهاجرين الموجودين على حدودها مع بيلاروس.

11 - وقد دعت بيلاروس بولندا وليتوانيا ولاتفيا إلى وقف تسييس مشكلة الهجرة غير النظاميين، ووضع حد لأنشطة الجماعات الإجرامية المنظمة في بلدان الاتحاد الأوروبي، ووقف عمليات طرد المهاجرين، وإعادة التعاون المنتظم مع بيلاروس.

12 - كما أعربت بيلاروس عن استعدادها لاستئناف التعاون بشأن قضية الهجرة غير النظامية مع بلدان المقصد من الاتحاد الأوروبي، إذا لم تتمكن دول العبور المجاورة من إيجاد حل لهذه القضية يصب في مصلحة الاتحاد الأوروبي ككل.

13 - وفيما يتعلق بالاتهامات المتكررة الموجهة من بولندا وليتوانيا ولاتفيا بأن المهاجرين غير النظاميين في أراضي جمهورية بيلاروس يتلقون المساعدة التي تعدهم إلى عبور الحدود إلى بلدان الاتحاد الأوروبي، شددت بيلاروس على استعدادها لتنظيم رحلة إلى حدودها مع بولندا أو ليتوانيا أو لاتفيا لفائدة المهتمين من الممثلين الأجانب حتى يطلعوا على الوضع في الميدان، وأيضا إلى أي موقع آخر في أراضي بيلاروس التي يود الخبراء الدوليون زيارتها، وذلك من أجل إثبات عدم وجود أية جهود منظمة في بيلاروس هدفها إعداد أو تدريب المهاجرين الدوليين.

14 - وقدمت وزارة العمل والحماية الاجتماعية تقريرا عن التجربة الوطنية في الاستفادة من مزايا الهجرة القانونية والأمنة. وأشارت الوزارة إلى أن بيلاروس من مؤيدي الهجرة المنظمة التي يمكن أن تقيد

أسر المهاجرين واقتصادات البلدان المستقبلية على حد سواء. ووفقاً للوزارة، هناك حوالي 60 000 مهاجر من 130 دولة يعملون حالياً في بيلاروس، وسيستمر هذا العدد في الارتفاع خلال المستقبل القريب.

15 - وقد شددت الوكالات الدولية، بما في ذلك مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة، على ضرورة عدم استغلال قضية الهجرة غير النظامية في أغراض سياسية. وشجعت بلدان العبور وبلدان المقصد، كليهما، على الامتثال لالتزاماتها الدولية فيما يتعلق بحقوق الإنسان للمهاجرين وتنفيذ توصيات المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين، فيليب موراليس، عقب زيارته إلى بيلاروس وبولندا في تموز/يوليه 2022، بما في ذلك التوصية بضرورة عودة بيلاروس وبولندا والاتحاد الأوروبي إلى الحوار.

16 - ودعت المنظمات الدولية، ولا سيما مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان واللجنة الدولية للصليب الأحمر، وكالات إنفاذ القانون والدوائر المعنية بالحدود في بلدان العبور والمقصد إلى منع الأعمال التي تنال من كرامة المهاجرين وإلى معاملة هؤلاء باحترام، على النحو المنصوص عليه في اتفاقيات الأمم المتحدة ذات الصلة ووفقاً للقانون الدولي. وأشارت إلى أهمية عدم حرمان المهاجرين من وسائل التواصل مع أسرهم، وأهمية التأكد من قدرة المنظمات الإنسانية على الوصول إلى المهاجرين المحتاجين للمساعدة الإنسانية.

17 - وأعرب مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وغيره من المنظمات الدولية عن دعمهم لتنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، التي اعتمدت في عام 2010، والتي تهدف إلى معالجة مشكلة الهجرة غير النظامية.

18 - وتحدثت منظمة معاهدة الأمن الجماعي ومنظمة شنغهاي للتعاون ورابطة الدول المستقلة عن تجاربها باعتبارها أمثلة للتعاون الإقليمي الناجح.

ووجهت منظمة معاهدة الأمن الجماعي الانتباه إلى العملية الإقليمية السنوية تحت شعار "غير نظامي"، التي تجري بمشاركة قوات الحدود ووزارات داخلية الدول الأعضاء في المنظمة. وقد تصدت هذه العملية، على مدار الـ 17 عاماً الماضية، إلى مليونين من الانتهاكات لقوانين الهجرة. وأشارت المنظمة أيضاً إلى أن دولها الأعضاء تستعد للتوقيع في عام 2025 على اتفاقية بشأن التعاون في مجال مكافحة الهجرة غير النظامية.

وعلى مدى السنوات الثلاث الماضية، تمكن الهيكل الإقليمي لمكافحة الإرهاب التابع لمنظمة شنغهاي للتعاون من كشف وإغلاق 50 قناة هجرة غير نظامية مرتبطة بتنقل الأشخاص لأغراض الانخراط في أنشطة إرهابية.

وذكرت رابطة الدول المستقلة أن المناقشات جارية بين دولها الأعضاء للتوصل إلى وضع سياسة إدارية بشأن إنشاء التدريجي لسوق عمل مشتركة وتنظيم هجرة اليد العاملة.

19 - وقدم الاتحاد الروسي عرضاً عن المبادرات التشريعية الوطنية التي تمت الموافقة عليها في السنوات الأخيرة والرامية إلى منع دخول المهاجرين غير النظاميين إلى أراضيهم، وإلى الكشف عن وجودهم داخل أراضيهم وإعادة تدويرهم إلى أوطانهم.

20 - وأكد المشاركون في المؤتمر على أهمية تنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية.

21 - وأعرب ممثلو الدول والمنظمات الدولية عن استعدادهم للعمل معا على معالجة مشكلة الهجرة غير النظامية، وأكدوا من جديد أن السبيل الوحيد لمعالجتها هو الجهود المشتركة والانخراط في التعاون الفعال من قبل جميع بلدان المنشأ والعبور والمقصد.

---